محددات السياسة الامنية التركية

م.م. طاهر كريم صالح حسين / جامعة الفلوجة / كلية الإدارة والاقتصاد

م.م. عزام حامد عطيه فرحان / وزارة الشباب والرياضة

الملخص:

ثمة عوامل عدة تساهم في تحديد السياسات الأمنية للدولة، يأتي في مقدمتها التقارب الحضاري – الثقافي والمصالح الاقتصادية وحجم التبادل التجاري ومدى التوافق في رؤية السياسة الخارجية وملفات الاهتمام المشترك، بيد أن الجيوبوليتيك يبقى من أقوى العناصر التي تصوغ هذه الأهمية سيما في حالة الجوار الجغرافي المباشر، بكل ما يحمله من إمكانات التأثر والتأثير على طرفي الحدود على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية والاستراتيجية. من هذا المنظور يحظى العراق بأهمية استثنائية بالنسبة لتركيا وسياستها.

الكلمات المفتاحية: (محددات السياسة، الامنية التركية).

Determinants of Turkish security policy

Taher Karim Saleh Hussein / University of Fallujah / College of Administration and Economics

Azzam Hamed Atiya Farhan / Ministry of Youth and Sports

Abstract:

There are several factors that contribute to determining the state's security policies, the most prominent of which are civilizational-cultural rapprochement, economic interests, the volume of trade exchange, the extent of compatibility in the foreign policy vision, and files of common interest. However, geopolitics remains one of the strongest elements that formulate this importance, especially in the case of direct geographic neighbourhood. With all its potential to influence and influence both sides of the border at various economic, political, military, security, social and strategic levels. From this perspective, Iraq has exceptional importance for Turkey and its policy.

Keywords: (policy determinants, Turkish security).

المبحث الأول

العامل الجغرافي والطاقة البشرية

أولا: المحدد الجغرافي.

تتمتع تركيا بموقع متميز يقع مجاور لثلاث مناطق مهمة، هي البلقان في شمالها وشمالها الغربي، والقوقاز (أذربيجان، أرمينيا، جورجيا) في شمالها الشرقي، والشرق الأوسط بما في ذلك المنطقة العربية في الجنوب، فهي تحادد سوريا والعراق من الشمال. اما شرق تركيا وجنوبها فهي تشكل نقطة التقاء أوروبا مع جنوب غرب آسيا.

وتسيطر تركيا على مضيق البوسفور والدردنيل اللذين يتحكمان بمداخل البحرين الأسود والبحر المتوسط، ويدعم ذلك مساحتها الشاسعة، حيث تأتي في المرتبة (٣٤) في العالم بمساحة تقدر بـ (٤٥٢ ،٧٧٩ كم٢) لتكون بذلك أكبر من أي دولة أوروبية عدا روسيا الاتحادية، ومن أكبر دول الشرق الأوسط، وتقع (٩٧%) من مساحتها في قارة آسيا و(٣%) في قارة أوروبا، ويفصل بين جزئيها الآسيوي والأوروبي بحر إيجه ومرمرة ومضيقا البوسفور والدردنيل، وتُعد هذه الممرات المائية من أشهر القنوات في العالم التي تصل البحار الداخلية بالمحيطات، مما يكسبها أهمية استراتيجية واقتصادية، لما لها من أهمية في نقل التجارة الدولية[i]، أما فلكياً فتقع تركيا بين دائرتي عرض (٣٦ – ٤٤) شمالاً وخطي طول (٢٦-٤٤) شرقاً مما أعطاها ميزة تنوع طبيعتها المناخية والتضاريسية، فعمقها الطبوغرافي ومظهرها الهيدروغرافي[•] أكسبها تنوعاً في جغرافيتها من سهول وجبال وسواحل ووفرة مياه وشبكة واسعة من المجاري المائية والأنهار الداخلية، أو تلك التي تجتازها إلى دول أخرى (دجلة والفرات)[ii].

خريطة (١)

مضيق البوسفور والدردنيل المتحكمان بمداخل البحرين الأسود والبحر المتوسط

* المصدر : https://www.elnashra.com/

هذا الموقع التركي أكسبها أهمية استراتيجية نظراً لوقوعها في قلب دوائر جيوسياسية تشكل محددات أمنية واقتصادية ووفر لها إمكانية القيام بدور فاعل ومحوري في محيطها، والمفتوح على انتماءات حضارية وثقافية مختلفة، مما يؤهلها لتكون قوة إقليمية[٣]، أو هي الدولة التي تضطلع بإمكانية المساهمة بدور فاعل في أزمات المحيط الأوروآسيوي" Eurasian" القوقاز والبلقان والخليج العربي والشرق الأوسط[٤]، ويتأكد ذلك بشكل جلي وواضح من خلال رصد السياسة التركية الفاعلة في قضايا المنطقة العربية خصوصاً غزة، لبنان، مصر، ليبيا، تونس، سوريا، ... واهتمام تركيا بمجريات أحداثها ومحاولة توظيف الدور التركي في الاستفادة من نتائجها وتقليل الخسائر الناجمة عن تداعياتها وآثارها. كما يؤكد أن تركيا اعتماداً على موقعها الجغرافي، استقرت على خيارات أكثر تحديداً واتجهت إلى البيئة الملائمة المعتمدة على إمكاناتها الذاتية . وحتى يكتمل الدور أكثر عن محددات الدور التركي، لابد من التعرض للطاقة البشرية والامتداد الديمغرافي بين الدائرتين التركية والعربية. التي ترى تركيا بان مدخلها للدائرة العربية العراق، والعراق يحتاج الموقع الجغرافي والممرات المائية لتركيا.

ثانيا: الطاقة البشرية

تحتل تركيا المرتبة التاسعة عشر في العالم من حيث عدد السكان والبالغ عددهم عام ٢٠٢٠ حوالي (٨٤,٣٣٩,٠٦٧) مليون نسمة بزيادة سكانية تبلغ (٢,٢) سنوياً وبكثافة (١٩٤) نسمة / كم٢، ويتركز معظم سكانها في السهول الساحلية والمناطق الحضرية في الوسط والغرب، وتتركز الأقلية العربية شرقاً، وخاصةً في إقليم أناضوليا (هاتاي) ولواء الإسكندرونة، تتمتع تركيا بالنسيج الاجتماعي المتنوع مذهبياً وعرقياً فثلث سكانها علويون وضمنهم أكراد، بالإضافة إلى أقليات عربية وأرمنية وجورجية ويونانية أما قومياً فإن الأتراك يشكلون (٨٠%) من التركيبة السكانية، والأكراد (١٥%) كما أن (٩٨%) من السكان مسلمون، ويتواجد فيها (١٣٨٠٠٠) يهودي وحوالي (٢١٠٠٠٠) مسيحي، ومن الملاحظ أن ثقلها الديمغرافي هذا يعطيها طاقة بشرية ترفدها بإمكانية بناء قاعدة إنتاجية متميزة على الصعيد الاقتصادي، ويمكنها من بناء قوات مسلحة كبيرة من حيث عددها[٥]. كان الأتراك من الشعوب التي قدمت للدين الإسلامي ، وإن بدت الصورة أكثر قتامة في نهاية حكمهم حيث برزت التيارات القومية المتطرفة التي حولت تركيا إلى العلمانية بعد الثورة الكمالية نسبة إلى أتاتورك وترسيخها من قبل حلفائه فيما بعد، مما أدى إلى شبه قطيعة بين العرب والأتراك[٦]، وشهدت تركيا عودة الاحزاب التي تقوم على اساس الدين فيها على المستوى الرسمي وتوج بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام (٢٠٠٢).

وإن التأصيل الروحي للإسلام موجود في وجدان الشعب التركي، وهذا ما عكسه التجاوب الشعبي فيها مع ما تعرضت له غزة من حرب وحصار من قبل (إسرائيل)، حيث المظاهرات الحاشدة في تركيا تنديداً بالحصار، أو إرسال أسطول الحرية لفك الحصار فيما بعد، والذي أدى تعرض إسرائيل له مما ادى إلى توتر العلاقة التركية – الإسرائيلية على الصعيد الرسمي ومزيد من الاحتقان لدى الشعب التركي تجاه الصهاينة. ولا شك أن توجه تركيا حيال العراق يأتي على وفق الانخراط التركي الجديد في الشرق الأوسط عموما بعد فشل السياسات الأمريكية، وضعف الحضور الأوروبي، وغياب الدور الروسي، وهذه العوامل هي التي سمحت لتركيا بتأكيد نشاطها الدبلوماسي المبني على معاملة أي

أزمة في الشرق الأوسط على أساس أنها تؤثر بشكل مباشر على دول المنطقة عن فضلا تأثيرها على أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. والواقع أن مسيرة العلاقات بين تركيا والعر اق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن تدلل على أنها في مسارات إيجابية تتوافق فيها المصالح السياسية والرغبة الصادقة في التعاون النزيه المثمر، سيما وأن الدولتين تربطهما أواصر من العلاقات التاريخية لا تنفصم(٧).

ثالثاً: المياه

تمتاز السياسة الامنية بالشمول والترابط بين متغيرات الامن الانساني والامن السياسي لذا فان البحث في اثر المياه وعلاقتها بالسياسة الامنية كمحدد يبحث كيف يؤثر هذا المتغير في تركيا وتوجهاتها حيال الجوار الجغرافي وتحديدا العراق موضوع الدراسة. بالإضافة الى ان المياه أحد أهم القضايا التي تمارس دورها في توطيد أو توتر العلاقات بين الدول، إن الارتفاع في الاستهلاك البشري وتزايد الحاجة للماء، جعل لها أهمية خاصة في مستقبل الدول والشعوب، خاصةً أن تقدم التكنولوجيا أسهم في إمكانية سيطرة الدول على موارد المياه واستثمارها، دون الاكتراث أحياناً بالحقوق المائية للدول الأخرى فيما يتعلق بالمياه المشتركة بين الدول، سواءً تعلق الأمر بالأحواض المائية أو الأنهار دائمة الجريان، والإشكالات القائمة بين دول المنبع والمصب، وازداد الأمر تعقيداً بتأثير التغيرات المناخية والاحتباس الحراري وزيادة نسب التصحر والجفاف، مما أظهر مشكلة جديدة في العلاقات الدولية، فيما يخص السياسات المائية على الصعيد الدولي إلى الحد الذي ذهب ببعض المختصين إلى القول إن الصراعات والحروب القادمة ستكون أهم أسبابها التنازع على موارد المياه(٨). المشكلة في موضوع توزيع المياه في الشرق الأوسط بصورة غير متوازنة. الأمر الذي يقود إلى نزاعات تتبلور في مستويين:

- **الأول: العلاقة بين دول المنبع والمصب.**
- **الثاني: المياه والتكامل الاقليمي.**

فالأول يمكن الاتفاق حوله استناداً على توافقات دولية، بعكس المستوى الثاني المستند إلى طابع يحكم العلاقة بين الأطراف، ويلج بها إلى موضوع التوازنات الدولية السياسة المائية التركية مع الدول العربية المجاورة (سوريا، العراق) تقوم على ربط قضاياها بموضوع الأقليات (الأكراد) والنفط والدور الإقليمي أكثر من ربطه باتفاقات ومعاهدات دولية، وزاد الأمر تعقيداً نجاح إسرائيل في الدخول كطرف في اتفاقيات الاستثمار المياه العربية – التركية[٩]. إن أهم القضايا العالقة بين الجانبين التركي والعربي في موضوع المياه تنصب على اقتسام مياه نهري دجلة والفرات، حيث يصر الجانب التركي على اعتبار أنهما موردين تركيين لا يخضعان للاقتسام على أسس القانون الدولي، ويذهب المسؤولون الأتراك إلى تشبيهها بموضوع النفط العربي باعتباره ثروة للدولة التي يستخرج منها، ولا يجوز اقتسامه، مع أن المقاربة بين الثروة النفطية والمائية لا تصح لكونهما موضوعين مختلفين[١٠]. من هنا فقد عمدت تركيا إلى إقامة مشروعين عملاقين على مياه هذين النهرين، **الأول** تم تشييده وهو مشروع الغاب (GAP) أو مشروع التنمية التركي (شرق الأناضول)، **والثاني** لا زال فكرة لأن تنفيذه يعتمد على ما ستؤول إليه مسيرة الصراع العربي – الإسرائيلي وقضايا التسوية النهائية، وهو مشروع (أنابيب السلام)[١١]، وفيما يلي شرح موجز لهذين المشروعين لما لهما من آثار وتداعيات على العلاقة التركية – العربية بشكل عام، والعلاقة التركية مع كل من سوريا والعراق بشكل خاص.

١. <u>مشروع الغاب (التنمية التركي).</u>

انطلق العمل على تنفيذ هذا المشروع عام (١٩٩٢)، ويعتبر واحد من أكبر المشاريع المائية في العالم، إذ يتكون من (22) سداً و(١٩) محطة توليد كهربائية، ومشروعات في قطاع الزراعة، ويروي هذا المشروع (١٩%) من المساحة الزراعية المروية في تركيا وهو ذو قاعدة تخزينية عالية، ويكفي لتخزين كميات كبيرة من المياه، وتقدر القدرة التخزينية للمشروع بنحو ١٠٠ مليار متر مكعب، وهذه القدرة تمثل ثلاثة اضعاف القدرة التخزينية للسدود العراقية والسورية مجتمعة وتبلغ كلفة بناء المشروع اكثر من ٣٥ مليار دولار استطاعت تركيا توفير جزء من هذا المبلغ عن طريق الميزانية التركية

والباقي عن طريق الاستثمار الأجنبي وعن طريق بيع الأراضي في مشروع(GAP) ، ويتغذى من نهر الفرات بشكل أساسي، إلى جانب سدود أخرى ترفده تتغذى من دجلة والفرات مثل (بريجيك، قرة قايا، غازي عنتاب، كينان، قرقميش) هذا المشروع (الغاب) سيمكِّن تركيا من التحكم بالأمن المائي والغذائي في المنطقة، ويساعدها في مبادلة المياه بقضايا أخرى كالنفط والأمن، وفي هذا الصدد يقول رئيس الوزراء التركي الأسبق (سليمان ديميريل) في ١٩٩٠/٥/٦ : "ان مياه دجلة والفرات موارد مائية تركية كما آبار النفط التي تعود ملكيتها لسوريا والعراق، فكما أننا لا نشاركهما مواردهما النفطية فليس من حقهم مشاركتنا مواردنا المائية"[١٢]، هذا الموضوع ترك آثاراً سلبية على سوريا والعراق وقلّص حجم المياه المتدفقة إليهما من نهري دجلة والفرات، مما زاد من نسبة التصحر والجفاف وأضر بالمحاصيل الزراعية، وزاد من نسبة الملوحة، وأضفى آثاراً سلبية على الأحواض المائية، وبالمقابل أسهم في بناء قوة اقتصادية لتركيا تدعم وجودها الإقليمي، وزاد من نسبة سيطرتها على الحركة الانفصالية للأكراد الأتراك لتغيير مطالبهم الاستقلالية من خلال محاولة دمجهم في التنمية الاقتصادية المتأتية من هذه المشاريع[١٣].

٢. **<u>مشروع أنابيب مياه السلام</u>**

يهدف هذا المشروع في حال تشغيله التوصل إلى تسوية نهائية للصراع العربي – الإسرائيلي إلى تزويد دول المنطقة بفائض مياه نهري (سيحان وجيحان) التركيين، حيث بدأت فكرة هذا المشروع عام (١٩٨٧) وتعززت في اللجان متعددة الأطراف عقب مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام (١٩٩١) ويتألف المشروع من خطين[١٤]:

١. ينطلق من تركيا ويمر عبر سوريا والأردن والسعودية حتى تخوم المدينة المنورة بطول (٢٦٥٠ كم).

٢. من تركيا إلى السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وعُمان بطول (2950كم).

جدول (١)*

كمية المياه في خطوط الانابيب الغربية والشرقية

توزيع كميات المياه في خط الأنبوب الغربي				توزيع كميات المياه في خط الأنبوب الشرقي			
ت	الدولة	المدن	الكمية بالمتر المكعب	ت	الدولة	المدن	الكمية بالمتر المكعب
١	تركيا		٣٠٠.٠٠	١	الكويت	الكويت	٦٠٠.٠٠٠
٢	سوريا	حلب	٣٠٠.٠٠٠	٢	السعودية	جبيل	٢٠٠.٠٠٠
		حماه	١٠٠.٠٠٠			الدمام	٢٠٠.٠٠٠
		حمص	١٠٠.٠٠٠			الخبر	٢٠٠.٠٠٠
		دمشق	٦٠٠.٠٠٠			الهفوف	٢٠٠.٠٠٠
٣	الأردن	عمان	٦٠٠.٠٠٠	٣	البحرين	المنامة	٢٠٠.٠٠٠
٤	السعودية	تبوك	١٠٠.٠٠٠	٤	قطر	الدوحة	١٠٠.٠٠٠
		المدينة المنورة	٣٠٠.٠٠٠				
		ينبع	١٠٠.٠٠٠				
		مكة المكرمة	٥٠٠.٠٠٠				
		جدة	٥٠٠.٠٠٠				
				٥	الإمارات	أبوظبي	٢٨٠.٠٠٠
						دبي	١٦٠.٠٠٠
						الشارقة وعجمان	١٢٠.٠٠٠
						رأس الخيمة والفجيرة وأم القوين	٤٠.٠٠٠
				٦	عمان	مسقط	٢٠٠.٠٠٠
المجموع العام ٣.٥٠٠.٠٠٠ م٣/ اليوم				المجموع العام ٢.٥٠٠.٠٠٠ م٣/ اليوم			

• . تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على

1- Duna، Ramzi. 1989. Water: ، p. 123; Musallam، Turkey's Peace Pipeline، Gulf Centre for Strategic Studies، the Middle East Problem of the 1990s ، p. 13.، London

وتبلغ كمية الضخ اليومية لكلا الخطين (٦) مليون م٣ ويحقق هذا المشروع لتركيا إذا ما نفذ ريعاً (مردوداً) اقتصادياً بقيمة (٢) مليار دولار سنوياً. أبدى بعض العرب تخوفهم من هذا المشروع فيما تحمس له بعضهم الآخر، فسوريا ترفض مروره عبر أراضيها قبل إنهاء المسار (السوري –الإسرائيلي) في التفاوض وتتخوف مع بعض الدول العربية من أن تصبح قضايا التنمية والأمن المائي والغذائي العربي رهين الإرادة السياسية التركية، و(الإسرائيلية) [١٥].

خريطة (٢)

الخطوط المقترحة لمشروع انابيب السلام

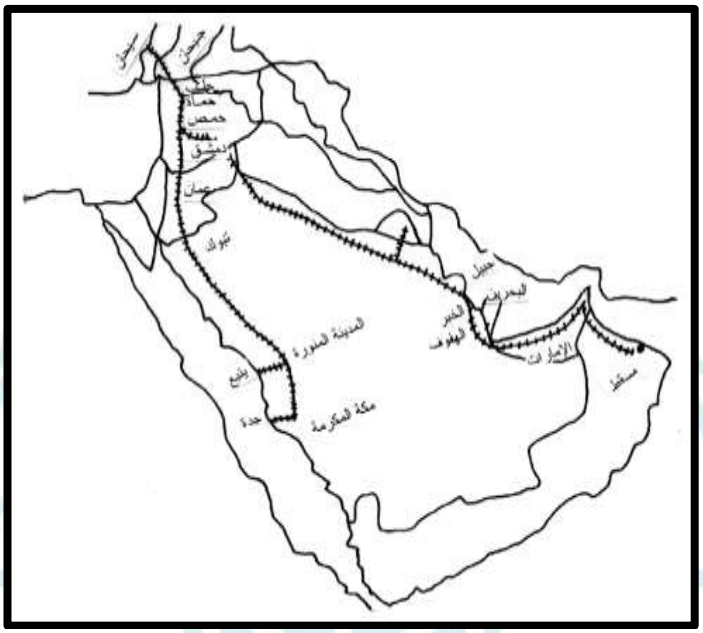

*المصدر : https://stringfixer.com

إن الماء أصبح أحد أهم عناصر الدور الإقليمي لتركيا، وتمثل ذلك في سياستها المائية الطموحة بما يضمن تحقيق أهدافها وتوظيف ذلك في خدمة دورها الاستراتيجي الذي يسهم في تأمين موقع فاعل لها في النظام العالمي الجديد. إضافةً إلى أن إشراك (إسرائيل) في مثل هذه المشاريع والاستفادة من خبرتها في تهديد مصادر المياه العربية في الجولان ولبنان والأردن. مع التأكيد أن أهم معوقات العلاقات العربية – التركية هو أن العرب لا يتعاملون مع تركيا ككتلة واحدة حتى في إطار جامعة الدول العربية، وإنما تتغلب العلاقات الثنائية القطرية على التعاون بصفة جماعية. كما أن لكل دولة عربية سياستها المستقلة علاوة على الخلافات العربية – العربية.

رابعاً: الحدود

تعتبر قضايا الحدود من أهم معوقات تطور العلاقات التركية – العربية نتيجة الخلافات والقضايا العالقة ما بين كل من تركيا وسوريا والعراق، وتبرز أهم الإشكالات في هذا الجانب في ثلاث قضايا رئيسية وأساسية[١٦]

١. **الأراضي المتنازع عليها بين تركيا والعراق وأهمها (الموصل):**

ترى تركيا أن ضم الموصل للعراق عام (١٩٢٠) من قبل بريطانيا وفرنسا كاستحقاقات لاتفاقية (سان ريمو) ومعاهدة (لوزان) عام (١٩٢٣) ومصادقة عصبة الأمم على ذلك عام (١٩٢٤) لا يلغي أحقيتها التاريخية فيه، وزاد حساسية هذه القضية وصول القوات التركية مشارف الموصل في أحد توغلاتها شمال العراق لمطاردة قوات حزب العمال الكردستاني التركي. وكذلك صدور خريطة سياسية تركية تحمل اسم (خريطة ديميريل) تظهر فيها الموصل جزء من الأراضي التركية، فيما ترى العراق أنها أراضي عراقية، ويدخل الأكراد كطرف ثالث ويرونها تابعة للأراضي الكردية، حيث يدعمون حجتهم أن التعداد الديمغرافي (السكاني) يشير إلى وجود (٤٥٥) ألف كردي فيها مقابل (١٣٦) ألف عربي و(٦٦) ألف من أصل تركي (تركمان) وتدخل مدينة (كركوك) الغنية بالنفط داخل هذه المحافظة (الموصل) كعنوان لهذه الحساسية[١٧]. بالإضافة الى ذلك ان تركيا تمتلك ١١ قاعدة عسكرية إقليمية في شمال العراق؛ حيث كانت أنقرة قد عزَّزت وجودها العسكري هناك من خلال مضاعفة قواتها وذلك بهدف "القضاء على خطر الإرهاب قبل وصوله إلى الحدود التركية[١٨]. لكن تقارير أخرى تشير إلى أن في العراق حاليًّا حوالي ١٩ قاعدة تركية، ١٥ منها قواعد عسكرية، والأربع الأخرى قواعد استخباراتية، تضم جميعها حوالي ٣ آلاف جندي تركي[١٩] لا يشكِّل الوجود العسكري التركي اليوم في العراق رأس حربة متقدمة لصد التهديدات العسكرية والأمنية القادمة من هناك فحسب، بل يلعب دورًا في تحقيق التوازن الجيو أمني والجيو سياسي داخل العراق وخارجه، كما أنه يضمن حماية المصالح الاقتصادية التي تسعى أنقرة إلى إعادة تفعيلها ليس على مستوى إقليم شمال العراق فحسب بل على مستوى العراق. حتى الآن، نجحت أنقرة في إبقاء قواتها هناك، لكن في ظل غياب ضمانة سياسية، تسعى تركيا إلى تقنين وجودها العسكري من خلال اتفاقيات مع الحكومة العراقية، وهذا ما تحاول فعله الآن.

٢. **قضية الأكراد**

تشكل قضية الأكراد كأقلية كردية في منطقة (ديار بكر) على الحدود التركية مع العراق وسوريا إحدى أهم القضايا المرتبطة بموضوع إشكالات الحدود بين الجانبين، فتركيا تتهم العراق وسوريا بتأمين ملجأ آمن لمقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي من حين لآخر حسب طبيعة العلاقة بين هذه

الأنظمة وتأرجحها بين التقارب والتوتر رغم الاتفاقيات المتعددة المبرمة بين هذه الدول، وخاصة الاتفاقية السورية – التركية عام (١٩٨٨) والتي بموجبها أقرت سوريا بوقف الدعم لهذا الحزب والتخلي عن قائدهم (عبدالله أوجلان) مما أدى لانفراج العلاقة بين الجانبين في حينها، لكن بقيت المسألة الكردية واحدة من أهم القضايا التي تحكم العلاقة بين هذه الدوائر الثلاث، نظراً لعدم تمكن الجانب التركي نفسه من حسم هذه القضية عسكرياً، حيث لا زال يخوض حرباً مستمرة داخلية ضد مطامح الأقلية الكردية بالاستقلال، والتي يبلغ تعدادها حسب الإحصاءات التركية (٦) مليون نسمة، وحسب الإحصاءات العالمية من (١٠-١٢) مليون نسمة[٢٠]، الملف الكردي يعتبر تحدي مشترك لهذه الدول فهو محدد للسياسة الامنية غير انه لا يرتقي الى مستوى تهديد الزعامة لان تركيا تسعى الى زعامة متكاملة مع الدور الدولي للولايات المتحدة الامريكية.

المبحث الثاني

المحددات الاقتصادية

تمثل معطيات المحدد الاقتصادي أحد أهم محددات السياسة الامنية إزاء العراق، الذي يبرز كأحد أهم الشركاء التجاريين لتركيا، من حيث التجارة البرية البينية والغاز الطبيعي والاستثمارات التركية في العراق وعمل شركات البناء والإنشاءات التركية على أراضيه والتي لا يمكن ان تنشط دون سياسة امنية كفؤة تغطي هذا النشاط [٢١] ومع استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لشن الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ تحذرت تركيا كثيرة من تكرار ضرب مصالحها الاقتصادية نتيجة هذه الحرب[٢٢].

بالرغم من الدعم الاقتصادي الذي قدمته الولايات المتحدة من مساعدات مالية كانت حوالي (٦) مليارات دولار، إلى جانب قروض بقيمة (٢٤) مليار دولار التي كان من الممكن أن تستخدمها تركيا لمعالجة أزمتها الاقتصادية، إلا أن البرلمان التركي رفض المشاركة في الحرب على العراق في ١ اذار ٢٠٠٣[٢٣].

وعقب إعلان الحرب على العراق وإسقاط النظام السياسي فيه عام ٢٠٠٣، وسيطرة قوات الاحتلال الأمريكي على شؤون العراق، جاء الموقف الأمريكي من عدم مشاركة تركيا في الحرب ضد العراق باستبعاد الشركات التركية من عقود إعادة الإعمار التي أبرمتها سلطة التحالف المؤقتة مع شركات أجنبية، وسيطر الأكراد على محافظة كركوك وأجزاء من محافظة نينوى الغنيتين بالنفط[٢٤]،

لذا ركزت تركيا جهودها الدبلوماسية لتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية بشكل مزدوج مع الحكومة الاتحادية في بغداد وشمال العراق، لاسيما بعد أن بادرت الحكومة العراقية بإظهار حسن نواياها لفتح آفاق جديدة لطبيعة العلاقة بين العراق ودول الجوار بشكل عام وتركيا بشكل خاص[٢٥].

سجلت قيمة الصادرات التركية إلى العراق بعد عام ٢٠٠٣، ارتفاع غير مسبوق، وتشير البيانات الرسمية التركية إلى أن العراق ارتقى إلى المرتبة الثانية بعد ألمانيا في التبادل التجاري مع تركيا، من حيث استيراد المنتجات التركية عام ٢٠١١، وأن قيمة الصادرات التركية إلى العراق ارتفعت لتصل إلى حدود ١٢ مليار دولار في ٢٠١٣، كما ساهمت الشركات التركية في إنجاز ٦٤٥ مشروعا في مجال البنى التحتية والإسكان، خلال الفترة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٢، وقال السفير التركي لدى العراق، فاتح يلدز في ٢٠٢١/٢/٧ "أن العراق من بين صدارة الدول التي تستورد منها تركيا وتصدر إليها"[٢٦].

جدول (٢)

حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق (٢٠١٤-٢٠٢٠)

	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الصادرات	١٠,٨٩٦	٨,٥٥٨	٧,٦٤٠	٩,٠٥٧	٨,٣٥٠	٩,١٧	١٢,٠١٣
الواردات	٢٦٨	٢٩٧	٨٣٦	١,٥٢٨	١,٤٢٠	٦,٥١	٧,٠٩٣
المجموع	١١,١٦٤	٨,٨٥٥	٨,٤٧٧	١٠,٥٨٤	٩,٧٧٠	١٥,٠٦٨	٢٠,٦

المصدر : https://www.tuik.gov.tr/

إن الحكومة التركية سعت وبخطى ثابتة إلى اتخاذ لغة الحوار مع قادة إقليم كردستان العراق، وإقامة علاقات اقتصادية وثيقة[٢٧]، كما أبدت تركيا تطلعاتها لتأسيس شراكة مع إقليم كردستان العراق بمجال الطاقة، وأكد الخبراء إن هذه التطلعات تعمق الأزمة بين العراق وتركيا على خلفية اندفاع تركيا نحو تطوير تعاونها الاقتصادي مع إقليم كردستان في مجال النفط[٢٨].

المبحث الثالث

المحددات الاجتماعية والثقافية

يعد المحدد الاجتماعي والثقافي ابرز المحددات التي تؤثر في السياسة الأمنية التركية، والتي أدت الى احداث تحولات في مسارها وتوجهاتها، وقد ساعدها ذلك على تفعيل دورها الإقليمي. فمع وصول الرئيس التركي اردوغان الى الحكم عام ٢٠٠٢ برز خطاب إسلامي أثر في الرأي العام في تركيا في اتجاه اعتناق فكرة "عالم مسلم" موحد سياسياً. وانعكس ذلك ايجابياً على تطور السياسة الأمنية التركية حيال العراق.

أولا: قضية كركوك والتركمان

تعد قضية كركوك والأقلية التركمانية في العراق، واحدة من بين المشكلات التي تواجه مسار العلاقات التركية–العراقية بعد عام ٢٠٠٣، تلك القضية الخلافية البالغة التعقيد والمتداخلة التأثير، تدور حول مدينة كركوك التي باتت محل نزاع بسبب موقعها المهم ومواردها الطبيعية، اذ يحتدم فيها جدل الهوية بين ثلاثة قوميات تقطن المدينة هي (العربية والكردية والتركمانية)[٢٩].

وترتبط مشكلة التركمان بقضية كركوك بوصفها من وجهة نظر اكراد العراق جزءاً من إقليم شمال العراق، ويدعي الاكراد بوجود مئات الوثائق التاريخية التي تثبت عائدية المدينة وانها تقع في مركز شمال العراق حيث الامتداد الجغرافي لتواجد الاكراد والذي يطال مناطق من العراق.

ووفقاً لذلك المعتقد يعدها بعض القادة الاكراد بانها (قدس الاقداس) ولا يمكن التخلي عن عائديتها لإقليم شمال العراق، في حين يعدها العرب مورد حياتهم ويرى التركمان ان كركوك جزءاً من تاريخهم الذي لا يمكن التنازل عنه ويرفضون أي استفتاء على مصير المدينة وفق المادة (١٤٠) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥[٣٠] فبحسب تلك المادة فان مشكلة كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها تعالج على ثلاث مراحل هي: التطبيع المتمثل بإعادة المهجرين الاكراد، وتعويض الوافدين العرب، ثم اجراء تعداد سكاني يعقبه استفتاء بين سكان كركوك ليقرروا فيما اذا كانوا يرغبون ببقاء الأوضاع كما هي عليه الان بالمدينة او الالتحاق بإقليم شمال العراق[٣١].

وفي الواقع ان تحول كركوك بموجب تلك المادة الى سيطرة الاكراد ضمن إقليم شمال العراق امر ترفضه تركيا تماماً فقد جاء على لسان الرئيس التركي عبدالله غول عندما كان وزيراً لخارجية بلاده "ان

بلادنا لن تقبل هيمنة اثنية معينة على مدينة كركوك ولا يمكن ان تدعي أي جهة غلبتها على هذه المدينة"[٣٢].

ان الاهتمام التركي بموضوع تركمان العراق وكركوك ينطلق من خلال بعض المحاور[٣٣]:

١. ما دام التركمان في العراق يُعدون شعباً من شعوب الامة التركية، فعلى تركيا مناصرتهم.
٢. شعور تركمان العراق بانتمائهم القومي، وكون تركيا الدولة الوحيدة في العالم التي يمكن ان تسندهم وقت حدوث الازمات.
٣. الإحساس السائد لدى القادة الاتراك بان ولاية الموصل التي كانت تضم كركوك حتى العام ١٩١٨ قد استحوذ عليه البريطانيون بحكم القدر، وان معاهدة لوزان المبرمة في العام ١٩٢٣ لم تحل هذا الاشكال في حينه.
٤. اما كركوك فتمثل أهمية استراتيجية لتركيا وذلك لاحتوائها على نسبة كبيرة من النفط تقدر بنحو (٤٠%) من اجمالي احتياطات النفط العراقية التي تقدر بنحو (١٢) مليار برميل، وان ما يقارب (٥٠%) من النفط العراق يصدر عن طريقها.
٥. ترى تركيا ان سيطرة الاكراد على كركوك والحاقها بالإقليم سيزيد من قوتهم السياسية وقدراتهم الاقتصادية، ومن ثم احتمال مطالبتهم بالانفصال عن العراق، وقيام دولة كردية مستقلة مما يزيد من تعاظم قوة حزب العمال الكردستاني التركي حيال الدولة التركية[٣٤].

أولا: القضية الكردية وحزب العمال الكردستاني

يعيش الأكراد في تركيا بنسبة تصل إلى ١٥.٧% من إجمالي عدد السكان الاتراك، بتعداد إجمالي يزيد عن ١٤ مليون نسمة حسب احصائيات العام ٢٠٢٠، وهم يتواجدون في كل محافظات البلاد على الرغم من أنّ النسبة الكبرى منهم تعيش في الركنين الشرقي، والجنوبي الشرقي من البلاد وتتصف التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للأكراد بارتفاع نسبة الفقر.

أن المناطق الكردية في الجنوب الشرقي من تركيا تعاني من الإهمال من حيث البنية التحتية، بالمقارنة بالولايات الغربية، اذ لا يتجاوز دخل الفرد الكردي في تلك المناطق (٤٠%) من معدل دخل الفرد التركي، بالإضافة الى التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه المناطق الكردية، كذلك هنالك تخلفاً اجتماعيا تمثل في سيطرة الأغوات• على السكان في هذه المناطق ويعملون هؤلاء على ديمومة ذلك

للحفاظ على مصالحهم، فضلاً عن استمرار قيام الاحزاب السياسية لمحاولة كسب الاصوات في هذه المناطق من خلال هؤلاء الأغوات أو الزعامات التقليدية والتي ساهمت الى حد كبير في ديمومة التخلف الاجتماعي والاقتصادي. حيث تقرن تركيا هذا التخلف بالتمرد المستمر والتهديد الامني الذي تشكله هذه الاقلية.

غير ان القضية الكردية تشكل محدد مؤثر في الدور التركي فهذا التحدي الامني، امتلك بعدا دوليا واخذ يؤثر بشكل سلبي في علاقة تركيا بدول الاتحاد الاوربي. فالأكراد نشطوا عبر ما يزيد عن ٥٥-٦٠ حزب ومنظمة كردية ذات أيديولوجيات متباينة، لكنها تقترب من هدف استراتيجي واحد وهو الاستقلال عن تركيا، وتنضم هذه المنظمات والأحزاب الى قيادة (الجبهة الكردية الديمقراطية العالمية وسيطرتها)، ويعد حزب العمال الكردستاني (pkk) من أبرز هذه المنظمات، ولكن لابد من القول إن ظهور هذه الأحزاب والمنظمات ومدى تأثيرها في القضية الكردية كان نتيجة للعوامل المتمثلة بالفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والعامل الأهم هي طريقة تركيا في تعاملها مع القضية الكردية، والتي تنوء تحت ثقل الميراث الكمالي الذي يفهم الدولة القومية على أنها أحادية العرق[٣٥].

كان لوصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم ان مثل نقطة تحول في تعاطي الحكومة التركية مع المسألة الكردية ،إذ إن حزب العدالة والتنمية ركز منذ بداية وصوله على مبدأ تعزيز المشاركة السياسية والدفع بالإصلاحات السياسية نحو أيجاد حل للمسألة الكردية، كذلك إعادة صياغة المعنى الأساسي للهويات العرقية والطائفية التي تؤدي في النهاية الى إيجاد معنى حقيقي للهوية القومية المشتركة، كما سعى حزب العدالة والتنمية الى تحويل دعم الناخبين القوي الذي حظي بهِ الى سياسات واقعية والحافظ على تجاربه وتواصله الوثيق مع من صوتوا لصالحه، وفعلاً نجح في إيجاد مشاركة سياسية أكثر فاعلية غطت على السياسات السابقة، التي لم تحظى في تطبيقها إي نجاح يذكر، اذ جاء حزب العدالة والتنمية بمعنى جديد يختلف عن النهج الأمني التقليدي في التعامل مع القضية الكردية ويدعو الى حل سياسي من خلال المزيد من الاصطلاحات الديمقراطية[٣٦].

وقابل ذلك تصاعد التحركات الكردية المطالبة باعتماد اللغة الكردية في البث التلفزيوني والإذاعي، كما رفعت شعارات تطالب بتدريس اللغة الكردية ،الا أن قضية البث التلفزيوني والتدريس باللغة الكردية لا تحظى بأجماع داخل الأوساط الحاكمة في تركيا ،ويقف على رأس المعارضين لها وبشدة المؤسسة

العسكرية وحزب الحركة القومية برئاسة دولت بهجلي[•] الذي يقول أن مشروع حزب العمال الكردستاني يمر بثلاث مراحل[٣٧]:

١. الحقوق الفردية.
٢. الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
٣. البحث عن الهوية القومية وهو أتجاه تقسيم تركيا.

ومن جانب أخر بدأت السلطات القضائية التركية بإصدار عدد من التشريعات المتتالية المتعلقة بقضايا مواطنيها الأكراد ،وقد جاءت تلك التشريعات في إطار برنامج إصلاحي تركي واسع هدفه تمهيد السبيل أمام تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي ويرى العديد من المراقبين أن التشريعات الإصلاحية التركية، اهم بكثير من (قانون التوبة)[••] وما نتج عنه من أحكام مخففة بحق نشطاء حزب العمال الكردستاني.

إن درجة الاهتمام التركي الرسمي بمعالجة قضايا حقوق الأنسان والمحدوديات الديمقراطية التي تعاني منها البلاد بما ينسجم مع القيم والمعايير الأوروبية، سيؤدي عاجلاً ام آجلاً الى تحول إيجابي ملحوظ في أسلوب تعاطي تركيا مع القضية الكردية[٣٨].

ويمكن ذكر بعض من هذه التشريعات الإصلاحية[٣٩]

١. إلغاء عقوبة الإعدام في تركيا.
٢. تعيين رئيس مدني لمجلس الأمن القومي التركي الذي يشكل الوسيلة التي استخدمتها النخب العسكرية لفرض توجهاتها الأمنية الصارمة في التعامل مع الأكراد في تركيا.
٣. أنهاء التمثيل العسكري لدى الهيئات الإعلامية والتعليمية بجميع إشكاله ومستوياته.
٤. إلغاء محاكم أمن الدولة التي كانت يسيطر عليها العسكريين والتي كانت في الأغلب تستخدم للبت في قضايا نشطاء حزب العمال الكردستاني.
٥. كما أن هذه الإصلاحات أقرت بحق تعلم وتعليم اللغة الكردية وسمحت باستخدام هذه اللغة في وسائل الأعلام الخاصة بالأكراد المحليين.

لكن من المفارقات المهمة في السياسة التركية إن التيار السياسي ذو التوجه الغربي وعلى رأسهم النخبة العسكرية التركية ،قد أظهروا فتوراً نسبياً اتجاه الجهود المكثفة التي بذلتها حكومة حزب العدالة والتنمية بهدف الانضمام الى الاتحاد الأوروبي(٤٠).

ولكن هذه الإصلاحات بدت على درجة من الارتياب على مستوى التطبيق العملي لمجمل هذه الإصلاحات التي كانت الحكومة التركية، قد أعلنت عن قرارها وذلك لعدم وجود ما يشير الى الأكراد أو عدم ورود مفرده (كردي) في أي نص من نصوص القانون الجديد، كما أن هيئة الأركان العامة للجيش التركي لم تظهر إي تحول في خطها المتشددة تجاه حزب العمال الكردستاني(٤١).

سعت تركيا في توظيف هذه التشريعات (الإصلاحية) الهادفة لأحداث التسامح المجتمعي صوب احداث تقارب مع دول الاتحاد الاوربي وهذا ما يجعل السياسة الامنية لتركيا تدفع صوب الغرب وتنامي النشاط الاقتصادي اكثر من الجنوب فضلا عن إقناع الاتحاد الأوروبي على إدراج حزب العمال الكردستاني ضمن قائمة المنظمات الإرهابية. لكن وتحسباً لهذا الأجراء قام حزب العمال الكردستاني بتغيير اسمه الى (حزب المؤتمر الحرية والديمقراطية)، ولكنه لم يستمر أكثر من سنة ونصف، إذ حل نفسه ثانياً في تشرين الأول عام ٢٠٠٣، في خطوة لإتاحة الفرصة للحركة الكردية في تركيا والمنطقة لتنظيم نفسها مجدداً بمشاركة ديمقراطية واسعة، وجاء قرار الحل بناءً على توصيات زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان(٥)، كما شكلت في الوقت ذاته مؤشراً على الانقسامات الداخلية التي عانى منها هذا الحزب الكردي، وخصوصاً أن هناك تقارير تشير الى أن بعض شخصياته القيادية تبنت الوسائل السلمية لحل القضية الكردية بعيداً عن العنف والعنف المضاد(٤٢).

وبهذا حدث الانشقاق الداخلي لأول مرة بخروج العضو القيادي عثمان أوجلان شقيق عبدالله أوجلان عن حزب العمال الكردستاني PKK، وشكل مع بعض قيادات الحزب بعد انفصالهم حزباً جديداً باسم (الحزب الوطني الديمقراطي)، ومقره الموصل في شمال العراق ،وتشير بعض المصادر إن الحزب المذكور يحظى بدعم وحماية أمريكية ،بالتنسيق مع زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني(٤٣).

وبذلك قبل نهاية عام ٢٠٠٤ أصبحت الساحة الكردية مقسمة بين أربع تنظيمات وهي حزب الأم كونغرا –جيل (حزب العمال الكردستاني) والحزب الوطني الديمقراطي بقيادة عثمان أوجلان والحزب

الثالث هو الحزب الديمقراطي الشعبي الذي يسيطر على بلدية ديار بكر وعدد كبير من بلديات المناطق الكردية ،ومع خروج ليلى زانا[٥] من السجن مع ثلاثة من رفاقها أثر مبادرة قامت بها تركيا لإظهار حسن النية أمام الاتحاد الأوروبي، بعد أن قبلت أنقرة بالمعايير الأوروبية عام ٢٠٠٣، والتي تسمح بإعادة محاكمة إي شخص توجه بطلب لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الأنسان، قامت بتأسيس حزب كردي جديد عرف باسم الحزب الديمقراطي[٤٤].

لكن من جانب أخر شهد عام ٢٠٠٤ العديد من الهجمات التي قام بها عناصر حزب العمال الكردستاني والتي استهدفت المدنيين والأماكن العامة، فضلاً عن التفجيرات العشوائية، كذلك استمرت الهجمات ضد المؤسسات والمنشآت العسكرية، ولقد سجلت الإحصائيات مقتل ١٩ عضو من قوات الأمن و١٢ مدني، فيما قتل ٧١ من عناصر حزب العمال الكردستاني نتيجة المصادمات المسلحة في هذا العام،[٤٥] الأمر الذي دفع بالقوات التركية الى أن تزيد عملياتها العسكرية ضد مواقع حزب العمال الكردستاني ، وبرر قائد القوات البرية الجنرال يشار ينوك في ١٣ اذار عام ٢٠٠٥ تلك العمليات عن تزايد الملحوظ في عمليات تسلل المسلحين الأكراد من شمال العراق لتركيا ،اذ وصل عددهم داخل الأراضي التركية العدد نفسه الذي كانوا عليه عام ١٩٩٩ قبيل اعتقال أوجلان ،وعلى الرغم من المبالغة في قوة حزب العمال الكردستاني على الأرض، الا إنه يدل على إن المواجهة مازالت مستمرة مع الحزب باعتباره خطراً إرهابيا[٤٦].

ومن جانب آخر حدث تطور فعلي في تعاطي الحكومة في أنقرة عندما زار أردوغان ولاية ديار بكر ذات الأغلبية الكردية في ١٢ اب عام ٢٠٠٥ وأعترف بوجود مشكلة كردية في تركيا، وإنه يمكن تسويتها بمزيد من الديمقراطية ،وعلى الفور رد حزب العمال الكردستاني ببيان وصف ذلك التصريح بالخطوة الإيجابية، لكنه في الوقت نفسه ذكر بأن الرؤساء الأتراك الأخرين (أقروا بالحقيقة الكردية)، الا أنهم ارسلوا دباباتهم ومروحياتهم وطائراتهم الى جنوب شرق الأناضول عوضاً عن حل المشكلة سلمياً[٤٧]. بدوره رحب عثمان بيدمير رئيس بلدية ديار بكر بتصريحات وموقف أردوغان من القضية الكردية، وقال في ١٢ اب ٢٠٠٥ "آمل أن تؤدي هذه التصريحات الى فتح صفحة جديدة".

ونظراً لعدم قبول حزب العمال الكردستاني بإجراءات وتصريحات الحكومة التركية (حكومة حزب العدالة والتنمية)، فإنه استأنف عملياته العسكرية التي كان بدأها في حزيران عام ٢٠٠٤، بعد وقف

لإطلاق النار الذي أستمر زهاء ٥ سنوات ومن طرف واحد (إي من جانب حزب العمال الكردستاني) أعتبر تصريحات الحكومة عن تعزيز حقوق الأكراد غير كافية[٤٨].

كما شهدت تلك الفترة ظهور تنظيم عسكري كردي جديد أطلق عليه (صقور الحرية)[*] في جنوب شرق تركيا، وصفته الحكومة التركية بأنه استمرار لحزب العمال الكردستاني وأخذ على عاتقه شن هجمات على الجيش التركي وحراس القرى .كما شهدت عدة مدن تركية ذات الأغلبية الكردية وبخاصة ديار بكر ودرسيم وهكاري منذ ذلك التأريخ عدة اشتباكات بين الطرفيين، وكثف ازاء ذلك حزب العمال الكردستاني من عملياته العسكرية منذ أوائل ٢٠٠٧ وانطلاقا من قواعده في شمال العراق[٤٩]. على أثر ذلك هددت تركيا بالتوغل في تلك المنطقة مرة أخرى بعد حصول الموافقة من (المجلس الوطني التركي الكبير) بالسماح للقوات التركية على تعقب مقاتلي الحزب داخل الأراضي العراقية، كما صرح بعض المسؤولين الأتراك بأن القوات التركية ستجتاح شمال العراق في حالة عدم توقف وتيرة هجمات حزب العمال الكردستاني خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧ والتي ذهب ضحيتها استنادا الى أحصاء أجرته جمعية الدفاع عن حقوق الأنسان مستندة الى مصادر رسمية ومستقلة فقد قتل ١١١ شخصاً من قوات الأمن التركية، و١٠٩ من مقاتلي حزب العمال الكردستاني و٥مدنيين في جنوب شرق تركيا[٥٠].

كذلك قامت حكومة أردوغان بالاتصال بـ(عبدالله أوجلان) الذي كشف عن تلك الاتصالات، دون أن تعلن الحكومة عنها رسميا، (أنها تواصل حواراً سياسياً من أجل التوصل الى خارطة طريق للمسألة الكردية، كذلك انشأت مجموعة أتصال ومناقشات سياسية واستطلاعية وتوجهت بإقامة ندوات واستطلاعات رأي حول الموضوع). لذلك علق جميل بابيك[*] على حساسية حزب العدالة والتنمية اتجاه الأكراد، بأن أردوغان يعمل على كسب الوقت ويكتفي بالقول بأنه يعترف بوجود الشعب الكردي، لكنه لا يفعل شيئاً لتحقيق مطالبه ويريد خداع الجميع [٥١].

بالرغم من فشل مساعي الحكومة، وخاصة بعد السجال السياسي الانتخابي بين حزب العدالة والتنمية وحزب السلام الديمقراطي الكردي، فقد قام أردوغان الى تكليف بولنت أريتش بمتابعة الملف الكردي، كما واصل أوجلان مساعيه السياسية من أجل التسوية، اذ أن هنالك شعور لدى الأكراد بأن التحول الديمقراطي في البلاد ومسار انضمامها الى الاتحاد الأوروبي من شأنهما أن تمنحهم الحقوق المتصلة بمطالب الهوية، كذلك هناك شعور مشترك بين الأكراد أن الكفاح المسلح لم يعد

خياراً إجبارياً للحصول على هذه الحقوق، وبما أن (حزب العمال الكردستاني نفسه) قد تخلى منذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين عن هدفه المعلن في إقامة (دولة كردستان المستقلة)، فلم يعد من ضرورة لاستمرار على نهجه السابق ،وبالذات لأن الأكراد هم أكثر حماسة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي بالقياس الى مجمل الشعب التركي(٥٢) وبالرغم من هذه المستجدات كلها فالمشكلة تستمر بلا حل، ومن زاوية نظر الدولة التركية يتصدر أولويات الحل تخليص القضية من البعد العنفي، أي تجريد حزب العمال من سلاحه .ولكن وجود قواته المسلحة في شمال العراق وانتماء ثلث تلك القوات من الأكراد السوريين وتواجد الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، وتشكيل إيران ساحة خلفية لمقاتلي حزب العمال، قد تؤدي جميعاً الى أضفاء إبعاد إقليمية ودولية على عملية تجريد من سلاحه وهذا ما يزيد تعقيد المشكلة(٥٣).

يضاف الى ذلك إن تركيا لم تشرع الى حد الآن الخطوات الفعلية لتلبية مطاليب الكرد من خلال دستور مدني وديمقراطي يحقق الضمانات القانونية لهذه المطالب، كذلك ثمة حقيقة لاتزال ماثلة وهي أنه من غير حل هذه المشكلة، لا ضمانات من أجل تمتع تركيا باستقرار داخلي، ولا ضمانات لنموها الاقتصادي وبروزها كلاعب جديد ومؤثر في النظام الدولي ولا لعضويتها بالاتحاد الأوروبي والظهور كقوة إقليمية في الشرق الأوسط ، ذلك القضية الكردية لا بد وان تترك بصمتها الواضحة على طبيعة السياسة الخارجية التركية اتجاه المشرق العربي بصورة او بأخرى، وذلك لامتداد الكرد جغرافياً في هذه المناطق(٥٤).

وبعد إعلان الحرب على العراق وسقوط النظام السابق واحتلال العراق، مثل تواجد (٥٠٠٠) عنصر من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق من عوامل اهتمام السياسة الامنية لتركيا بالشأن العراقي، وسعت للحصول على موقف من الولايات المتحدة عما ستفعله مع أفراد حزب العمال الكردستاني، المدرج على قائمة الإرهاب الأمريكية، فكان جواب رئيس الأركان الأمريكي الجنرال ريتشارد مايرز" نحن سنعالج الأمر، ولا داعي لتدخل القوات التركية"، ومما يبدو أن هذا الرد قد جاء على خلفية رفض البرلمان التركي المشاركة التركية في الحرب الأمريكية على العراق(٥٥) وقد وجدت تركيا نفسها أمام خيارين لمقاتلة كوادر PKK الناشطة في شمالي العراق، أولها الاستمرار في اجتياحاتها المتكرر لأراضي إقليم كردستان العراق للحد من هذه العمليات، وقطع الاتصال الفعلي بين

أكرادها وأكراد العراق إلا أن هذا أصبح محالا بسبب تواجد القوات الأمريكية في شمال العراق[٥٦] أما الخيار الآخر وهو الاعتماد على قدرة ورغبة الحكومة العراقية والأكراد في التخلص من عناصر هذا الحزب، فقد أوضح أردوغان خلال الاجتماع المغلق الذي عقد بينه وبين وزير الخارجية العراقي آنذاك هوشيار زيباري في أنقرة "عن نفاذ صبره جراء التهديدات المتواصلة من أراضي العراق مشددا على ضرورة سيطرة العراق على أراضيه[٥٧].

وقد سعت تركيا إلى تدعيم علاقاتها بالحكومة العراقية وذلك في إطار تعزيز العلاقات بين البلدين، وضرورة تعميق العلاقات بين العراق وتركيا في مواجهة تهديدات حزب العمال الكردستاني، وتم تعيين مراد اوزجيليك مبعوث تركيا الخاص في العراق لمناقشة القضايا العالقة مع حكومة إقليم كردستان[٥٨].

وفيما بعد تم توقيع اتفاقية بين الجانبين العراقي والتركي سميت ب(الإعلان السياسي المشترك) على اثر زيارة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان إلى بغداد في تموز ٢٠٠٨ والذي تأسس بموجب هذا الإعلان المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا)[٥٩]، وقد تضمنت الاتفاقية مجالات عديدة أبرزها التعاون الأمني والعسكري، كما أثمرت إلى تعزيز الخطوات نحو تعاون ثلاثي بين (العراق وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجه البلدين[٦٠].

وتأكيدا على التعاون قام وزير الداخلية التركي بشير اتلاي بزيارة رسمية إلى بغداد في ٢٠٠٩[٦١]، للتفاوض مع رئيس جهاز الأمن الوطني السابق شيروان الوائلي، واتفقوا على تفعيل اللجنة الثلاثية في تبادل المعلومات الاستخباراتية وقطع التمويل والدعم لمقاتلي حزب العمال الكردستاني[٦٢].

كانت تركيا تفضل التعامل مع الحكومة الاتحادية على حكومة إقليم كردستان نتيجة شكوكها بمساعدة حكومة الإقليم لحزب العمال الكردستاني، ولكن مع تجدد الرؤية التركية تجاه الحكومة العراقية التي كان يترأسها نوري المالكي على إنها حكومة ذات تركيبة متنوعة، اتجهت تركيا منذ عام ٢٠١٠ إلى تطوير علاقاتها مع إقليم كردستان، وقد عملت تركيا في الوقت ذاته على توظيف العلاقة الجيدة مع البارزاني من اجل القيام بدور الوسيط في المفاوضات بينها وبين قيادات حزب العمال الكردستاني التي تتخذ من شمال العراق مقرا لها[٦٣]. وهكذا ظلت الحكومة التركية تدعو إلى أن حزب العمال

يشكل تهديدا للمنطقة وليس لتركيا والعراق فقط[٦٤]، وبقي ملف حزب العمال الكردستاني مؤثر في تحولات وتطورات السياسة التركية تجاه اقليم كردستان العراق.

لقد ارتبط التهديد الامني للقضية الكردية بالتداخل بين تركيا وجوارها الجغرافي فالأكراد لهم امتداد يصل الى العراق وسوريا وايران؛ وهذا يجعل التحدي الامني لهذه القضية يصل الى هذه الدول وكذلك سبل المواجهة والاندماج لمواجهة هذا التحدي الامني بالنسبة لتركيا يرتبط بهذه الدول. فتركيا تتهم العراق وسوريا بتأمين ملجأ آمن لمقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي من حين لآخر، وهذا الاتهام انعكس في سياسة تركيا الامني عبر سلسلة هجمات توجه بشكل دوري لمناطق شمال العراق التي ترى تركيا ان مقاتلي حزب العمال الكردستاني تتمركز به، وعلى الجانب السوري لم تكن السياسة الامنية مختلفة فقد حملت العملية العسكرية لتركيا في داخل سوريا "اغصان الزيتون"[•] هدف اساس تمثل في مواجهة التهديد (الكردي)، داخل العمق السوري. وقد قرن هذا المجهود الامني بسعي تركيا الدؤوب للحد من اثر هذا التهديد القائم وعدم قدرة تركيا على حسم هذا التحدي عسكرياً، حيث لا زالت تخوض حرباً مستمرة داخلية ضد مطامح الأقلية الكردية بالاستقلال[٦٥]، الملف الكردي يعتبر تحدي مشترك لهذه الدول فهو محدد للسياسة الامنية غير انه لا يرتقي الى مستوى تهديد الدور التركي لان تركيا تسعى الى دور متكامل مع الدور الدولي للولايات المتحدة الامريكية. والتهديد الاكبر كما وضحت الدراسة على الداخل التركي وكذلك حيال دول اوروبا.

ثانياً: القيادات (الإسلامية) السياسية.

بدأ حزب الله التركي[••] ينادي بإقامة الجمهورية الإسلامية في تركيا، مما أدى بالقوات التركية لمقاتلته بضراوة بعد عام١٩٩٥، وإلقاء القبض على بعض كوادره النشطة باعتبارها منظمة إسلامية أصولية تشكل خطراً على النظام العلماني الديمقراطي في تركيا من جهة، وتعمل على فصل جزء من تركيا (جنوب شرق الاناضول) لإقامة نظامها المنشود[٦٦].

بينما كان عام ١٩٩٨ نقطة تحول في الكفاح المسلح لحزب العمال الكردستاني ،فمن جهة أدت التغيرات في قيادة القوات المسلحة التركية الى مجيء طاقم من العسكريين المتشددين لقيادة القوات المسلحة التركية ،اذ أصبح الجنرال حسين قيوريق رئيساً لأركان الجيش وهو كان مؤمن بضرورة الأخذ بالحل العسكري للقضية الكردية في تركيا حتى نهاية ،في حين تولى الجنرال أتيلا أطاش قيادة

القوات البرية وهو المعروف بكفاحه طيلة عشرة أعوام السابقة لتوليه قيادة القوات البرية عام ١٩٩٨ ،ضد حركات منظمة حزب العمال الكردستاني ،لأنه قائد الفيلق السابع الذي تولى هذه المهمة عام ١٩٩٨[٦٧].

في حين أصبح الجنرال تحسين أرسين قائداً للقوات الجوية ،وهو أحد دعاة تحديث القوات الجوية التركية بالتعاون مع إسرائيل وكان لهُ دور كبير في عقد الاتفاقية الاستراتيجية التركية–(الإسرائيلية)، وبضرورة الاستفادة من الخبرة (الإسرائيلية) في مكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني محلياً ودوليا، إضافة الى ضرورة الأخذ برأي (إسرائيل) حول كيفية القضاء على عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني لتحطيمه من الداخل[٦٨].

كما قد وجه عبدالله أوجلان الى حزب العمال الكردستاني من سجنه في جزيرة أميرالي[•]، رسالة أتهم فيها الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية بتحريض الأكراد على الثورة ضد تركيا ثم التخلي عن الأكراد ودعم الأتراك، وقال في رسالته "أن المقاومة فقدت النمط الخشن ومعناها وجدواها، وأن الحل الوحيد لمشكلات تركيا هو المجتمع المدني، فالجمهورية الديمقراطية تحول دون الانفصال بشكل طوعي"[٦٩].

الخاتمة

وأخيراً يمكن القول إن السياسة التركية في تعاملها مع المسألة الكردية طيلة حقبة التسعينات، كانت تعتمد على الحل العسكري من خلال سيطرة المؤسسة العسكرية على الملف الكردي في تركيا، كذلك عدم وجود أي طروحات فعلية لحل المسألة خاصة من قبل الحكومات الائتلافية التي كانت تسيطر على الحياة السياسية فترة التسعينات الى حين وصول حزب العدالة والتنمية[٧٠].

الهوامش والمصادر:

---

[i]. كيلاني هيثم، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد٦، ١٩٩٥)، ص٧.

•. الهيدروغرافيا (بالإنجليزية: Hydrography) ، هو علم قياس أعماق، مد وجزر، ومجاري المسطحات المائية من بحار وأنهار أو بحيرات. في العادة يستخدم علم وصف المياه من أجل تقسيم المسطحات المائية

لأغراض ملاحية. ينطوي عادة على تحديد مواقع أشياء مثل بقايا السفن والشعب المرجانية، الأضواء الملاحية، العوامات وخطوط الشواطئ. علم وصف المياه لا يشمل جودة المياه أو تركيبها.

(ii).أكرم نصر بو حمدي، أثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، الأردن، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧.

(٣). عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٧،ص ص٧٩-٨٦.

(4) .Peter, R. Carterier" Pridge Refiewean the world and Turkey New Geopolitical Role", paper presented at the third international Antes conference on peace cooperation, 1-4, October, 1992.

(٥).أكرم نصر ابو حمدي، أثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، الأردن، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧.

(٦).سمير صالحة، "القومية في العلاقات العربية – التركية "، مجلة أبعاد، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، العدد (٨٣) آيار، ١٩٩٥ ،ص ص: ٧٠-٧٣ .وانظر أيضاً: إبراهيم الدارقوقي، " صورة العرب لدى الأتراك، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، وكذلك انظر: أحمد النعيمي، تركيا والوطن العربي، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ١٩٩٦، ص٣٧.

٧. سطام حسين علوان، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(٥١)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ص٦٧.

(٨).سمية مهدي الامامي، دور المياه في العلاقات التركية –العربية: ١٩٩٠-٢٠١٠ ،رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة مؤتة، ٢٠١٠، ص ص: ٦-٨.

(٩).حسام شحادة، "، موقع الفرات في عملية التنمية والصراع في المنطقة، مجلة صامد الاقتصادي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطيني، المجلد١٤، العدد،٨٩، ١٩٩٥)، ص ص: ٢٩-٣١.

(١٠).عبد المالك خلف التميمي، ، المياه العربية: التحدي والاستجابة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص ص: ١٠٤-١٠٥.

(١١).جلال معوض، تركيا والأمن القومي العربي :السياسة المائية والأقليات "، مجلة المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٦٠، ١٩٩٢)، صص١١٠-١١١.

(١٢).سمية مهدي الامامي، دور المياه في العلاقات التركية –العربية: ١٩٩٠-٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة مؤتة، ٢٠١٠ ،ص ص: ٦-٨.

(١٣).نبيل السمان، المياه وسلام الشرق الأوسط، الولايات المتحدة الأمريكية، جامعة فورث كارولينا، ٢٠٠٠، ص ص: ٤٦-٥٠ .وانظر أيضاً: Natasha, Beshorner op.cit, p: 27,

(١٤). هيثم، كيلاني، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية، مصدر سبق ذكره، ص٦.

(15) .William, J. Hale, (1993), " Turkish Foreign policy after add war", paper presented at EUKAMES Conference University of Worwich, UK, July, 1993, pp: 3-4.

(١٦). بنجيو، أوفر أوزكان، التصورات العربية لتركيا وانحيازها لإسرائيل، دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (١٧)، ٢٠٠٣، ص٥١.

(١٧).أكرم نصر ابو حمدي، أثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقاتها بالنظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، الأردن جامعة مؤتة، ، ٢٠٠٧.

18.Turkey has 11 regional bases in northern Iraq: PM Y?ld?r?m, Hurriyet Daily News, 4-6-2018. (A: 25-5-2019) http://www.hurriyetdailynews.com/turkey-has-11-regional-bases-in-northern-iraq-pm-yildirim-132762

[19] .The History of Turkey's Army Entrance to north of Iraq, ISWnews, 28-1-2019. (A: 25-5-2019) https://bit.ly/2MfPm9E

(٢٠).عقيل سعيد محفوظي، ، سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩ ،ص ص: ٢٨٢-٢٩٠ .وانظر أيضاً: شيال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٣.

(٢١). سعيد الحاج، محددات السياسة التركية تجاه العراق، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، متاح على الموقع الالكتروني: https://idraksy.net/turkish-elections استخرج بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١.

(٢٢). جاسم يونس الحريري، العلاقات الاستراتيجية بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي (الماضي، الحاضر، المستقبل ٢٠٠٣-٢٠٢٠)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠١٢، ص٣١٧.

(٢٣). عامر كامل احمد، الموقف التركي من الفيدرالية في اقليم كردستان العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(٣٣)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ص٦٥.

(٢٤). ينظر: دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩، ص ١٤٦.

(٢٥). افراح ناثر جاسم حمدون، العلاقات العراقية التركية في ضوء اتفاقية التعاون الأمني الاستراتيجي، مجلة الدراسات إقليمية، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، العدد٢٧، تموز ٢٠١٢،) ص٢٩٩-٣٠٠.

(٢٦). تركيا تسعى لتصدير كل شيء إلى العراق بعد عقوبات ايران، موقع احوال تركية، ٢٠١٨/١١/١٤، متاح على الموقع الالكتروني : http://cutt.us.com/BWwWyo، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٥/١٧.

(٢٧). نقلا عن : جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٢٥٠٤، ٢٠١٣/٢/٢١.

(٢٨). جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٢٥٤٢، ٢٠١٣/٣/٣١.

(٢٩) علي محمد حسين العامرية، العراقات التركية- العراقية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مجلة دراسات سياسية، (بغداد: بيت الحكمة، العدد٢٥، ٢٠١٣)، ص٤١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٤٢.

(٣١) نادرة وهاب احمد الفيلي، دور تركيا الإقليمي في العراق للفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠، ص٢١٨.

(٣٢)عامر هاشم، دراسة في اثر الفاعلين الإيراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة دراسات سياسية، (بغداد: بيت الحكمة، العدد١٤، ٢٠٠٩)، ص٥٥.

(٣٣)المصدر نفسة، ص٥٥.

(٣٤)علي محمد حسين، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

• الاغوات: ويعني سيد أو رئيس وهو لقب مدني وعسكري كان مستعملاً في عهد الدولة العثمانية.

(٣٥). صلاح عبدالله، المسالة الكردية في تركيا، مكتبة شفيق للطباعة والنشر ،الطبعة الاولى، بغداد،١٩٩١، ص١٨.

(٣٦) نغم نذير شاكر، حزب العدالة والتنمية والقضية الكردية، مجلة المرصد الدولي، جامعة بغداد، مركز الدارسات الدولية، العدد١٣، ٢٠١٠، ص٥٥.

(•) دولت بهجلي هو سياسي تركي ولد في الأول من يناير ١٩٤٨ في بلدة بهجة في عثمانية في تركيا، هو حالياً زعيم حزب الحركة القومية التركية ولديه شهادة أكاديمية في الاقتصاد من جامعة غازي في أنقرة، كان نائب رئيس مجلس وزراء تركيا من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ في حكومة بولنت أجاويد وأصبح عضو في البرلمان التركي منذ ٢٠٠٧، إحتل حزبه المركز الثالث في الانتخابات التركية في سنة ٢٠١٥.

(٣٧) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٤٤.

(••) "قانون التوبة والندم" التركي (المادة ٢٢١ من قانون العقوبات التركي). بموجب هذا القانون، مقابل الإفصاح الكامل عن أي معلومات مهمة والتعاون الكامل مع السلطات، يمكن أن يحصل المشتبه به المتهم بالانتماء إلى منظمة

إرهابية على عقوبة مخففة أو لا عقوبة على الإطلاق. للمزيد ينظر: https://www.hrw.org/ar/news/2021/02/03/377722 ، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٥/١٧. كذلك ينظر : احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي "موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية "، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

(٣٨) . بيل بارك ، سياسات تركيا تجاه شمال العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص٨١.

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ص٨١-٨٢.

(٤٠) سناء عبدالله عزيز الطائي، موقف حزب العدالة والتنمية في تركيا من القضية الكردية، تحليلات استراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد٤٥، أيلول ٢٠٠٩، ص٤.

(٤١) سناء عبدالله عزيز الطائي، موقف حزب العدالة والتنمية في تركيا من القضية الكردية ،مصدر سبق ذكره، ص٥.

• موجود في سجن أيمرالي في تركيا بعدما تخلى أوجلان عن الإيديولوجية الماركسية اللينية التي أعتمدها منذ تأسيسه حزب العمال الكردستاني عام ١٩٧٨.

(٤٢) . بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٢-٨٣.

(٤٣) . بيل بارك، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

(•)ولدت ليلى زانا في ٣مايو عام ١٩٦١ في مدينة سيلوان وهي ناشطة سياسية ومواطنة تركية من أصل كردي. تعد ليلى زانا واحدة من قادة القوميين الأكراد وعضو بالفترة الأربعة وعشرين بالجمعية الوطنية الكبرى بتركيا. سُجنت لمدة عشر سنوات بسبب نشاطها السياسي الذي اعتبرته المحاكم التركية ضد وحدة البلاد. حصلت على جائزة ساخاروف عام ١٩٩٥ من قبل البرلمان الأوروبي ، لكنها لم تتمكن من الحصول عليها حتى إطلاق سراحها في عام ٢٠٠٤. كما حصلت على جائزة رافتو في عام ١٩٩٤ بعد أن تم الاعتراف بها من قبل مؤسسة رافتو لسجنها بسبب نضالها السلمي من أجل الإنسان. حقوق الشعب الكردي في تركيا ودول الجوار. ينظر: حنا عزو بهنان، العلاقات العراقية التركية٢٠٠٥-٢٠١٠(دراسة سياسية اقتصادية)، مجلة الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل: العدد(٢٥)، ٢٠١٢)، ص٨١.

(٤٤) . رستم محمود، احتمال إلقاء حزب العمال الكردستاني سلاحه، (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية، معهد الدوحة للدراسات، ٢٠١١، ص٦.

(٤٥) . رستم محمود، احتمال القاء حزب العمال الكردستاني سلاحه ،مصدر سبق ذكره، ص٧.

(٤٦) . المصدر نفسه ،ص٧-ص٨.

(٤٧) . حسون جاسم العبيدي، حزب العمال الكردستاني pkk وازمة الهوية ،مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

(٤٨) . نغم نذير شاكر، مصدر سبق ذكره،ص٥٦

(•)صقور الحرية هو تنظيم قومي كردي متطرف مسلح ناشط في تركيا وفي شمال العراق، مصنف ضمن قائمة المنظمات الموصوفة بالإرهابية عند حكومات تركيا و الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و الاتحاد الأوروبي. قام هذا التنظيم بعدة عمليات تفجير انتحاري في تركيا كانت أخرها تفجير أنقرة في شباط ٢٠١٦ وقد أعلن أنه يعادي سياسة الحكومة التركية نتيجة لما تقوم به ضد الأكراد في تركيا وسوريا من القصف المتواصل ضدهم واعتبارهم كجماعة إرهابية، ويعتبر نفسه هذا الحزب جماعة مستقلة عن حزب العمال الكردستاني.

(٤٩) نوال عبد الجبار سلطان الطائي ،المتغيرات السياسية تجاه المشكلة الكردية ١٩٩٩-٢٠٠٦، المرصد الاقليمي، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، العدد٧، كانون الثاني ٢٠٠٧)، ص٣٦.

(٥٠) نوال عبد الجبار سلطان الطائي، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

(•) جميل بابيك هو الرجل الثاني في حزب العمال الكردستاني.

(٥١) حنا عزو بهنان ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٠.

(٥٢) جاسم يونس الحريري، تداعيات الازمة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني التركي اقليميا ودوليا، الملف السياسي، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد٣٣، ٢٠٠٧)، ص٦.

(٥٣) عقيل سعيد محفوظ ،تركيا والاكراد :كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية ؟، ط١، (الدوحة: المركز العربي للدراسات، ٢٠١٢)، ص٨٧.

(٥٤) جنكيز تشاندار، المشكلة الكردية (معيار تصالح تركيا مع نفسها)، مجلة افاق المستقبل، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد٤، ابريل، ٢٠١٠)، ص ص٧٦-٧٧.

(٥٥). واثق محمد سعدون، البعد الأمني في العلاقات العراقية-التركية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٣.

(٥٦). حسون جاسم العبيدي، حزب العمال الكردستاني (PKK) وازمة الهوية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد (١٧)، السنة (٥)، ٢٠١٠، ص٣٣.

(٥٧). حسين مصطفى أحمد، الازمة التركية العراقية وعلاقتها بالكرد ٢٠٠٧، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٤٣-٢٤٤.

(٥٨). أماني عاطف، الأزمة الكردية - التركية ما بين التصعيد والتهدئة، مجلة الشؤون الخليجية، (الكويت: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مجلد١٠، العدد٥٢، ٢٠٠٨)، ص١٢٢.

(٥٩). مجموعة الأزمات الدولية، تركيا والأكراد العراقيين: تنازع ام تعاون، تقرير رقم ٨١، واشنطن، ٢٠٠٨، ص٨.

(٦٠). حنا عزو بهنان، العلاقات العراقية – التركية ٢٠٠٥-٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٦١). إزهار محمد عيلان، هل سيكون التقارب التركي - العراقي البداية لدور هام لتركيا في الشرق الأوسط، اوراق، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ١٩٧، كانون الثاني ٢٠١٠، ص٢.

(٦٢). تلا عاصم فائق، اثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية - التركية، مجلة الدراسات الدولية، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد٥٤، ٢٠١٢)، ص٢١١.

(٦٣). تركيا واكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة تحليل السياسات، نيسان ٢٠١٣، ص٧.

(٦٤). محمد سلمان حمد، جدلية القطب المحوري في العلاقات الاقليمية: العلاقات العراقية التركية نموذجة، ميدل ايست اونلاين، متاح على الرابط: https://middle-east-online.com / ، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٣/١٩.

(•) تحولت أشجار الزيتون التي يتجاوز عددها في عفرين ١٨ مليون شجرة إلى مصدر دخل لفصائل المعارضة السورية ولتركيا منذ احتلالها للمنطقة قبل عام ٢٠١٨، فأطلقت تركيا في ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠١٨ عملية "غصن الزيتون" العسكرية للسيطرة على عفرين بالتعاون مع مقاتلي المعارضة السورية، وكان الزيتون أول ضحايا هذه العملية، فقد استولت هذه الجماعات على جزء كبير من محصول الزيتون بقوة السلاح وقامت ببيعه إلى التجار الأتراك بينما منعت القوات التركية والجماعات المسلحة إخراج الزيت من المنطقة مما أدى إلى تدهور الأسعار إلى درجة أن سعر صفيحة الزيت (١٦ لترا) في عفرين تبلغ ١٤ ألف ليرة سورية (حوالي ٣٠ دولار) بينما في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية تتجاوز الضعف. ينظر : الحرب في سوريا زيتون عفرين تحول الى مصدر دخل للجماعات المسلحة، مقال منشور بتاريخ ٢٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩، على الموقع الالكتروني : https://www.bbc.com/arabic ، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٢٠.

(٦٥).عقيل سعيد محفوظي، سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩ ،ص ص: ٢٨٢-٢٩٠ .وانظر أيضاً: شيال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٣.

(••)جماعة كردية سنية، تتركز أغلب نشاطاتها في مناطق جنوب شرق الأناضول الفقيرة، تأسست هذه الجماعة أواخر السبعينيات وبدأت في التسعينيات مواجهة حزب العمال الكردي ذي الميول الشيوعية وأيضا حزب الشعب الديمقراطي. عرفت منظمة «حزب الله» بتشددها وعنفها في مواجهتها كل من يخالفها في الفكر. فاغتالت رموز إسلامية مخالفة لرأيها مثل عز الدين يلديريم والذي كان رئيسا لإحدى الجمعيات الخيرية الإسلامية. ينظر: حزب الله (التاريخ والنشأة)، بوابة الحركات الإسلامية (نافذة لدراسة الإسلام السياسي)، ٨ مارس ٢٠١٤، متاح على الموقع : https://www.islamist-movements.com/ ، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/٢٠.

(٦٦) . ابراهيم الداقوقي ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٠٥.
(٦٧) إبراهيم الداقوقي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٥.
(٦٨) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا ، ط١، (القاهرة: مكتبة مدبولي للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص٣٢٤.
(•) هي جزيرة تركية صغيرة في جنوب بحر مرمرة. بها سجن شديد الحراسة كان عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني نزيله الوحيد منذ اعتقاله سنة ١٩٩٩ وحتى سنة ٢٠٠٩، قبل أن ينقل إليه عدة سجناء آخرين في نوفمبر ٢٠٠٩. ينظر : https://www.swissinfo.ch/ara ، تاريخ الدخول ٢٠٢١/٩/١٣.
(٦٩) نقلاً عن: عبد الله اوجلان، المقاومة المسلحة فقدت معناها وجدواها، مجلة المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٢٧٤، ٤ اب، ٢٠٠١)، ص١٧.
(٧٠) المصدر نفسه، ص١٤.